

المشاركة الشعبية في أصول الدولة

كيف يراها الوزراء السابقون والخبراء وأساتذة الاقتصاد

المشاركة الشعبية في أصول الدولة الحديث الأهم لكل المصريين منذ أن أعلن عن المشروع د. محمود محيي الدين وزير الاستثمار.. هناك المؤيد والمعارض والمتخوف وغير المستوعب للفكرة، انقسمت الأفكار والرؤى لدى الجميع.. الأخبار قامت برصد رؤية خبراء وأساتذة الاقتصاد عن هذا الطرح في محاولة لاستشراف الاتجاهات المختلفة حول هذه القضية.

عن المشاركة الشعبية في أصول الدولة يوضح الدكتور مصطفى الرفاعي وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية السابق رأيه قائلا، أنسب أسلوب لإدارة أموال ومدخرات المصريين هو توجيهها لأغراض التنمية ومن الجيد أن تتحول القاعدة الشعبية إلى مستثمرين في أصول مصر وماكين لها ولكن بأسلوب منظم الذي تعد أمثل صورة من خلال بنوك

ومؤسسات للاستثمار تكون على نمط بنك مصر سابقا موضحا ان توجه مدخرات المصريين خلال الفترة الماضية إلى البورصة والعقارات ساهم في زيادة حدة المضاربات لدرجة أضرت بالاقتصاد القومي لدرجة انهيار البورصة وتعرضها لخسائر كبيرة نتيجة لوجود أزمة لدينا حتى الآن في توظيف هذه المدخرات لأغراض التنمية.

مخاوف من ملكية الأجانب وعدم وضع ضوابط لسوق المال قبل التنفيذ

أكد د. الرفاعي ان بيع شركات القطاع العام لمستثمر رئيسي نظام غير ناجح لأن معظم المستثمرين لم يكونوا من رجال الصناعة أو مالكي التكنولوجيا وما يحتاجه بالفعل هو مؤسسات مالية مالكة للصناعة وقادرة على إدارتها ولا تكون مؤسسات مالية ليس لها خبرة في الصناعة مثل البنوك الحالية ويضيف مؤكدا أنه شاهد نموها حيا ناجحا ذلك في أمريكا اللاتينية حيث كان يتم إصدار سندات وأسهم في السوق بقيمة حقيقية وفائدة معقولة مؤكدا أن العبرة بإدارة هذا النظام الجديد وإذا كنا لأن نؤمن بوجود القطاع العام وإدارة الدولة للمؤسسات فيجب أن تراجع النماذج الناجحة لدينا مثل قناة السويس وغيرها من مؤسسات الدولة التي نجحت في تحقيق أرباح عالية وإثبات جداتها وكفائتها وتميزها.

تجديد الموارد

وأضاف وزير الصناعة السابق أننا لا نستطيع الاعتماد على موارد مالية من عوائد الخصخصة لأنها لا تحمل صفة الاستخدام ولكن العبرة بالقدرة على تطوير هذه الأصول وتجديدها لضخ أموال من مدخرات الشعب وإدارة مصرية صاحبة فكر ومالكة للتكنولوجيا الحديثة التي تخدم خطط تطبيق هذا الفكر.

تملك الأجانب

وبالنسبة للمخاوف في نظام المشاركة الشعبية في أصول الدولة أكد الدكتور مصطفى الرفاعي أن أهمها هو أننا لن نستطيع منع الأجانب من تملك أصول مهمة لدى الدولة لأن الصكوك ستكون متاحة للبيع وهو ما يشكل

تحقيق: أحمد مجدى محمد صابر

خطورة على وصولها إلى جسيات غير مرغوب بها كما أن مستقبل هذه الشركات مازال غير واضح موضحا أن الفكرة بصفة عامة مازالت غير مستوعبة حتى الآن.

التقييم أولا

أما المهندس احمد الليثي وزير الزراعة واستصلاح الأراضي الأسبق أكد رفضه التام لفكرة المشاركة الشعبية في أصول الدولة مبررا ذلك بأن خبرته السابقة كرئيس شركة قابضة على مدى عشرين عاما قبل توليه حقيبة الوزارة يجعله يجرم استحالة نجاح تطبيق تلك الفكرة بالصيغة التي طرحت في وسائل الإعلام مؤخرا لأنه يتنافى مع القواعد المحددة والمتعارف عليها عالميا في مساهمة المواطن في تملك أصول الشركات وهي أن يتم تقييم الشركات بشكل حقيقي موزعا على عدد من الأسهم التي تترك للأفراد المساهمين في الملكية بحيث يكون لهم الحق في مراجعة الأداء من خلال جمعيتهم العمومية وفقا للقواعد المحددة للتصرف في هذه الملكية.. ويتساءل الليثي كيف يتحقق ذلك بامتلاك جزء حتى ٤١ مليون جزء معتبرا ذلك بأنه ملهامة للناس عما يحدث في القطاع العام مؤكدا أن الأساس هو حرية التقدم في ملكية الشركة وتقييمها بشكل معلن تحدده أصول القواعد



د. مصطفى الرفاعي



احمد الالشي



د. يمن الحماقى



د. حمدي عبد العظيم

تطبيق المشروع بالصيغة المطروحة يعرض أصول الدولة للبيع

الحاسبية الخاصة بذلك. وحذر وزير الزراعة الأسبق من عواقب تلك الخطوة جازما بأن تمرير القرار بهذه الصيغة سيكسب له الفشل وسيخكم على أصول الدولة بالضيق مؤكدا أن الأسلوب الأمثل لتنفيذ هذا الطرح هو الاشتراك في صندوق استثمار للمواطن باعتباره هي القائم الأمثل على سلال الأسهم.

التملك الجماعي

وأكد الدكتور بهاء الدين سعد استاذ التمويل بجامعة حلوان أن هذا الاقتراح يحقق الانتقال إلى مفهوم التملك الجماعي الذي يحقق الانتماء والولاء

الدولة بجانب تحسين الوعي بالبورصة والتعامل في الاستثمار المالي.. وزيادة رغبة المساهمين بما يزيد في كفاءة البورصة المصرية. وقال الدكتور بهاء ان هذا المقترح يتيح المشاركة في عوائد التنمية من قبل أكبر عدد ممكن من المواطنين وهي من الامور التي يجب ان تحظى بالاهتمام وعبر عن ترحيبه التام بفكرة تأسيس صندوق لمرعاة حقوق الاجيال القادمة.. ويرى الدكتور بهاء سعد ان نجاح مثل هذا المقترح يتطلب ضرورة الشفافية والعدالة في عملية توزيع الأسهم ووضع أولويات للتملك تتدرج في المستويات الدنيا إلى المستويات العليا من حيث

أحد المحذرات الرئيسية لمستوى الثقة لدى رجل الشارع في الهدف من تملك الشعب لجانب من الشركة العامة.

الشراء من الفقراء

أكد دكتور محمد النجار أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة أن مسألة المشاركة الشعبية لأصول الدولة تمت تجربتها في العديد من الدول أبرزها روسيا والتشيك والمجر.. موضحا أن هذه التجارب فشلت فشلا ذريعا.. وأشار أن الصكوك بعد فترة ستتحوّل إلى أسهم يشتريها المستثمرون المصريون والأجانب من الفقراء ومن ثم تتركز ملكية الأسهم ومعظم أصول مصر في يد حفنة من الأجانب و الرأسماليين المصريين.. وأضاف أنه في الوقت الذي تواجه فيه الدول الرأسمالية الكبرى الأزمة المالية العالمية ويبرز فيه أهمية دور الدولة في التدخل لتصحيح أوضاع الاقتصاد تتخذ الحكومة المصرية مسارا يخالف كافة اتجاهات الدول المتقدمة.. وأشار إلى ضرورة التعلم من الدروس المستفادة التي تضعها الأوضاع الاقتصادية العالمية أمام عيوننا.

وأشار إلى أن هذا المشروع عرض من قبل على حكومة دكتور عاطف عبيد وتم رفضه.. مشيرا إلى أن الشعب المصري لم يصل بعد إلى حد النضج الذي يجعله يتخاضل مع الأسهم والصكوك والبورصة. وأضاف إلى أنه يوجد العديد من النقاط المهمة في قانون التداول الشعبي لاصول الدولة تتعلق بصندوق الاجيال وموارده وكيفية إدارته. وأشار إلى أن الحكومة صرحت بأن الدولة ستحتفظ بنسبة 70٪ في بعض

الدولة ستحتفظ بنسبة 70٪ في بعض

المؤسسات و ٥١٪ في مؤسسات أخرى بالإضافة إلى 2٠٪ في مجموعة أخرى من المؤسسات ومن هنا يمكن القول بأن هذه النسب قد تتغير بعد فترة لتتحول أصول الدولة إلى سيطرة للملكية الخاصة وليست الملكية العامة.

من جانبه أكد دكتور حمدي عبدالعظيم الخبير الاقتصادي على ضرورة فرض قيود وضوابط على عملية البيع داخل البورصة المصرية قبل تطبيق قانون المشاركة الشعبية لاموال الدولة.. وأشار إلى أنه إذا قام ٢٠ مليون فرد ببيع صكوكهم مرة واحدة فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع كبير في كمية العروض وبالتالي انخفاض قيمة الاسهم وتعرض البورصة للمخاطر.. وأضاف أن هناك تخوفا من سيطرة الأجانب على الشركات والمؤسسات الموزع أصولها على الأفراد. وأشار إلى ضرورة اجراء تقييم عادل وموضوعي لقيمة الصكوك دون المبالغة في قيمتها أو التقليل من القيمة الحقيقية للصكوك.

تمثيل المساهمين

وأكد على أهمية وضع ضوابط على تمثيل المساهمين وحاملي الصكوك في الجمعية العمومية ومجلس ادارة. وأضاف على ضرورة توضيح دور صندوق الاجيال.. مشيرا إلى أنه من الأفضل زيادة رأس مال الشركات وتشغيل العمالة بدلا من توزيع الصكوك على افراد الشعب.

كفاءة التنفيذ

أكدت الدكتورة يمن الحماقى رئيس قسم الاقتصاد جامعة عين شمس ان برنامج التداول الشعبي لاصول الدولة طموح جدا ولكن نجاحه يعتمد بالدرجة الاولى على كفاءة التنفيذ.. وأضافت أننا نحتاج الآن إلى مزيد من ضبط أداء سوق المال لتحقيق توافق المصالح بين كبار وصغار المستثمرين.

وشددت على أن هذا البرنامج مصري خالص.. وأضافت أنه تمت دراسة التجارب السابقة للدول التي طبقت مثل هذه البرامج للاستفادة من الجوانب الايجابية والابتعاد عن الجوانب السلبية.

وأضافت أن جزءا من الاسهم سيخصص لصندوق الاجيال القادمة حيث ستعمل ادارة الصندوق على استثماره في المشروعات المختلفة. وأكدت الدكتورة يمن الحماقى على ضرورة تفعيل الحوار المجتمعي حول هذا البرنامج حتى يخرج بصورة تتوافق مع أهداف وتطلعات المواطن المصري.